2024/02.

واردات عدد .....
18 جانفي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس، الموقعة في 12 جوان 2019، والملحقة بهذا القانون الأساسي.

2024/02.

2024/02.

شـــرح أسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس)

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

الإطار العام

في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين الجمهورية التونسية ودولة قطر من أجل النهوض بالعمل التنموي وذلك عبر ارساء آليات لتمويل المشاريع التنموية واتخاذ اجراءات عملية لتنفيذها أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 12 جوان 2019 مع صندوق قطر للتنمية اتفاقية مقر حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

وقد منحت دولة قطر خلال منتدى الاستثمار تونس 2020 لسنة 2016 مبلغ 250 مليون دولار امريكي للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية بتونس عبر صندوق قطر للتنمية وقد تم امضاء مذكرة تفاهم بخصوص فتح مكتب صندوق قطر بتونس للمساهمة في انجاز مشاريع تنموية بتونس. وتمت موافقة صندوق قطر للتنمية على المساهمة في تمويل مشروع مستشفى الأطفال بتونس الكبرى بمبلغ 82 مليون دولار أمريكي.

أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى فتح مكتب صندوق قطر للتنمية بتونس للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية والتعريف بأهداف المكتب ومنح التسهيلات اللازمة لإنجاز المشاريع التنموية المقترحة للتمويل على صندوق قطر للتنمية، وتحديد حقوق والتزامات كل من الطرفين وتحديد الإطار الضريبي والقانوني والشروط التي على أساسها سيتم فتح المكتب وتنفيذ المشاريع.

يهدف مكتب صندوق قطر للتنمية بتونس إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين والرفع من الدعم الذي تقدمه دولة قطر إلى الجمهورية التونسية وذلك من خلال تمويل مشاريع تنموية وتوفير الدعم الفني وتعزيز القدرات بخصوص المشاريع التي يمولها أو يستثمر فيها صندوق قطر للتنمية بتونس.

مجالات التعاون

تشمل مجالات التعاون بين الطرفين أساسا القطاعات التالية: الطاقة، التربية والتكوين والبحث العلمي، الصحة، الموارد الطبيعية، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السكن، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التمكين الاقتصادي.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون الأساسي المعروض.

2024/02.

واردات عدد .....
18 جانفي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي